فعالية خدمات مشروع المساعدة القانونية في إكساب الاتجاهات الايجابية للنساء الفقيرات المهمشات بمحكمة الأسرة

اعداد

إيمان شعبان محمد عبد الله

أولاً: مشكلة الدراسة وأهميتها

النساء في مصر يتعرضن لشتى ألوان الانتهاكات والاعتداءات على حقوقهن الإنسانية وإلى أوجه شتى من التمييز سببها الاول والأخير هو أنهن نساء ذلك الأمر الذي يتنافى مع حقوق الإنسان ومع كافة المواثيق الدولية، لذلك على الحكومة المصرية أن تدرك أن التمييز ضد المرأة في القوانين والتشريعات يعتبر عاملاً أساسياً من العوامل التي تؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان بما سيتبعه ذلك من فساد وانحراف في المجتمع والأسرة(١)

وهذا ما أكدت عليه دراسة **عبير عبد السلام سعد عبد السلام ٢٠١١** (٢)التي تشير إلى مواجهة التمييز ضد المرأة حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أشكال التمييز ضد المرأة وخاصة في المجال الوظيفي وتحديد أسبابه كما هدفت إلى تحديد الصعوبات التي تواجه الجمعيات العاملة في مجال رعاية المرأة لمواجهة التمييز ضدها، وتوصلت إلى عدة مقترحات للدفاع عن المرأة ومواجهة التمييز ضدها مثل عمل دورات تدريبية وعقد ندوات لمعرفة المجتمع بدور المرأة وتقبل وضعها

كما تنادي كافة المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بالوفاء بمتطلبات البشر وكيفية تحقيق حياة كريمة لهم وتشمل الحاجات الواجب الوفاء بها كافة الحاجات الأساسية للفرد التي تعينه على البقاء على قيد الحياة بما في ذلك الحاجات البيولوجية أو النفسية أو المادية للعمل أو الإبداع وكذلك حق الفرد في أن تكون له خصوصيته التي لا يجوز لأحد أن يعتدي عليها أو ينتهكها(٣)

لذلك تحاول المنظمات الحكومية وغير الحكومية أن تخدم المرأة وتسعى جاهدة إلى تمكين المرأة، ومواجهة المشكلات والصعوبات التي تواجهها عن طريق عملية التمكين القانوني وهو قوة مركزية في عملية الإصلاح، وهي عملية تتضمن التزام الدولة بواجباتها نحو احترام حقوق الإنسان، ونجد أن عناصر التمكين القانوني راسخة في روح القانون الدولي لحقوق الإنسان خاصة في المادة رقم "١" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ونصها "يولد الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء(٤)

لذا أشارت دراسة **أسماء عادل محمد سليم" ٢٠١٦**[٥]إلى اهتمام الجهود الحكومية والأهلية بوضع المرأة في مصر وتمكينها قانونياً عن طريق تقديم البرامج والمشروعات التي تساعدها على ذلك، حيث كان من أهم أهدافها تحديد درجة ومستوى الجهود التي تقوم بها المنظمات الحكومية والأهلية لإشباع حاجات المرأة والتي تساهم في تمكينها قانونياً

بالتالي لا يستطيع أحد أن يجادل في أهمية دور المرأة في المجتمع، فالمرأة التي تدرك حقيقة دورها وتلتزم بواجباتها وتحرص على ممارسة حقوقها إنما تؤثر في حركة الحياة في وطنها تأثيراً بالغاً مما يدفع به إلى مزيد من التقدم والرقي وملاحظة الركب الحضاري على مستوى العالم أجمع[٦]

فتمكين المرأة وتحسين حالتها هدفان مهمان وهما ضروريان لتحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق المساواة والإنصاف بين الرجل والمرأة وتمكينها من تحقيق إمكاناتها كاملة، وإشراكها في عمليات تقرير السياسات وصنع القرار [٧]

وعلى الرغم من أن المرأة المصرية قد حققت انجازات على الصعيد الاجتماعي مكنتها من الارتقاء إلى الأوضاع العليا في المجتمع إلا أن ثمة مشكلات وتحديات لا تزال قائمة ومن ثم يتطلب التفكير والتأمل والمواجهة والتي وعلى الرغم من أن المرأة المصرية قد حققت انجازات على الصعيد الاجتماعي مكنتها من الارتقاء إلى الأوضاع العليا في المجتمع إلا أن ثمة مشكلات وتحديات لا تزال قائمة ومن ثم يتطلب التفكير والتأمل والمواجهة والتي منها على سبيل المثال فقر الخدمات الاجتماعية التي تمكن المرأة من الملائمة بين أدوارها التقليدية وأدوارها الحديثة[٨]

وبما أن المرأة كائن اجتماعي تلعب دوراً رائداً في السير العادي للمجتمع، فهي ركيزة الأسرة التي بدونها لا تقوم لها قائمة وهي المربية الأولى لأفرادها والموجهة لسلوكهم والحريصة على سلامتهم من الآفات التي قد يتعرضون لها، وهي التي تضع شكل العلاقات التي تربط الأسرة بالمجتمع، بالإضافة إلى ذلك فهي مساهمة في بناء اقتصاد الأسرة عن طريق العمل خارج البيت أو منظمة لهذا الاقتصاد وحريصة عليه وتعمل على استفادة الأسرة من الخدمات الاجتماعية المختلفة كالتعليم والصحة والسكن [٩]

وقد كشف الواقع الاجتماعي كما كشفت التجربة القضائية العريضة للمحاكم المصرية أن مشكلة تبعثر القواعد الإجرائية في مسائل الأحوال الشخصية هي الجانب اليسير في قضية أصبحت معاناة المجتمع منها خطيرة، ذلك أن الجانب العسير في القضية هي عدم قدرة هذه الأحكام الإجرائية على متابعة التغييرات التي لحقت بالمجتمع المصري وتلك التي لحقت بالأداء القضائي في المجالات الأخرى، وبالرغم من أهمية وخطورة مسائل الأحوال الشخصية عند مقارنتها بهذه المجالات ذلك أنه لم يعد من المستساغ أن تظل طالبة التطليق فريسة للكبد وللتغيرات الإجرائية سنوات طوالاً يضرب خلالها كل وجودها الاجتماعي، كما أنه لم يعد مقبولاً أن تبقى زوجة وأولادها الصغار في حالة عجز عن الحصول على نفقة محكوم لهم بها بما يقودهم إلى احتمالات الضياع والسقوط في عالم الانحراف، كذلك فان التعقيدات في المسائل الإجرائية للولاية على المال باتت تخلق من المشاكل ما يناقض غايات المشرع في الحفاظ على أموال القصر وناقصي وعديمي الأهلية وصارت كارثة الموت تجابه بإجراءات تزيد من آثار الكارثة تعقيداً(١٠)

والخدمة الاجتماعية باعتبارها مهنة تهدف إلى مساعدة المرأة الفقيرة والمهمشة في الحصول على حقوقها باعتبارها جزء من حقوق الإنسان، اتجهت إلى تنمية البشر برفع مستواهم المعرفي والصحي والأخلاقي ....الخ باعتبار ذلك أساس كل نهضة وشرط كل سعادة لكن غياب العدالة وتفاقم اللامساواة جعلها تسعى إلى الدفاع عن حقوق الإنسان وتحريره من أي قهر سواء كان قهراً أو ظلماً فرض تهميشه واستبعاده من المشاركة في بناء مجتمعه أو تمثل في حرمانه من إشباع حاجاته الأساسية ، فمن حق الإنسان وهو حق طبيعي أن تتاح له الظروف الملائمة لتحقيق وإشباع حاجاته الأساسية أو أن يتجه التحرير الإنساني إلى رفض أي شكل من أشكال التمييز بين البشر سواء كان هذا التمييز مستنداً إلى الثروة أو إلى الخلفية العائلية أو القبلية فقد ولد البشر أحراراً متساويين وكذلك الناس شركاء في الموارد الطبيعية التي تصنع كل الموارد الأخرى، والبشر لديهم نفس الحاجات الأساسية والاجتماعية والثقافية وغيرها فإذا أشبع البعض حاجاته بدرجة أكثر إفراطاً على حساب حرمان البعض الآخر فان ذلك يعد إخلالاً بحقوق الإنسان ويعزز التهميش لجماعات متعددة(١١)

كما أن للخدمة الاجتماعية دور حقيقي مع المرأة والأسرة حيث أصبحت تشارك في إعداد البرامج والمشروعات وتخطيطها وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها واقتحمت المهنة مجالات المجتمع وكافة قطاعاته المختلفة والتي من بينها الفئات المحرومة والمهمشة بصفة عامة والمرأة الفقيرة بصفة خاصة[١٢]، حيث كان الهدف المحوري لمهنة الخدمة الاجتماعية في إحدى مراحلها هو أن تقف بجانب الفئات المهضومة الحق لإعمال المساواة وتحقيق العدالة[١٣]

انطلاقًا من الطرح السابق وعرض الدراسات السابقة للمشكلة، فقد تحددت مشكلة الدراسة الحالية في تحديد فعالية قدرة خدمات مشروع المساعدة القانونية في اكساب الاتجاهات الايجابية للنساء الفقيرات المهمشات بمحاكم الأسرة والتوصل للعديد من المقترحات لتحسين مشروع المساعدة القانونية وتحديد الصعوبات التي تحول دون استفادة هذه الفئات من الخدمات المقدمة من هذا المشروع، حيث يأتي مشروع المساعدة القانونية كمرحلة أولى في الحد من النزاعات الأسرية بمحاكم الأسرة، ومكاتب تسوية المنازعات الأسرية مرحلة ثانية وذلك من قبل القائمين بتنفيذ هذا المشروع، إضافة إلى ذلك أن مناقشة حقوق المرأة بصفة عامة والمرأة الفقيرة المهمشة بصفة خاصة

ثانياً: أهداف الدراسة

تتضمن الدراسة الحالية هدفاً رئيسياً مؤداه تسعى إلى تحقيقه هو:

تحديد مدى فعالية قدرة خدمات مشروع المساعدة القانونية في إكساب الاتجاهات الايجابية للنساء الفقيرات المهمشات بمحكمة الأسرة

ينبثق الهدف الرئيسي من عدة أهداف فرعية وهى كما يلي:

١- مدى قدرة خدمات مشروع المساعدة القانونية في تنمية وإثراء معارف النساء الفقيرات المهمشات بحقوقهن.

٢- مدى سهولة إجراءات حصول النساء الفقيرات المهشمات على خدمات مشروع المساعدة القانونية.

٣- تحديد المعوقات التي تحد من فعالية خدمات مشروع المساعدة القانونية للنساء الفقيرات المهمشات.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة :

تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة على تساؤل رئيسي هو:

س: ما مدى قدرة خدمات مشروع المساعدة القانونية في إكساب الاتجاهات الايجابية للنساء الفقيرات المهمشات بمحاكم الأسرة؟

يمكن الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية الآتية وهي كما يلي:

- **س١:** ما مدى قدرة خدمات مشروع المساعدة القانونية في تنمية وإثراء معارف النساء الفقيرات المهمشات بحقوقهن ؟
- **س٢:** ما مدى سهولة إجراءات حصول النساء الفقيرات المهشمات على خدمات مشروع المساعدة القانونية ؟
- **س٣:** ما المعوقات التي تحد من فعالية خدمات مشروع المساعدة القانونية للنساء الفقيرات المهمشات؟

رابعاً: مفاهيم الدراسة

ويمكن تحديد مفاهيم الدراسة الحالية في الآتي:

١. مفهوم الفعالية

في الخدمة الاجتماعية تشير الفعالية إلى القدرة على مساعدة العميل على انجاز الأهداف الخاصة بالتدخل المعني في فترة زمنية محددة(١٤)

كما يمكن للدارسة أن تستخلص **تعريفاً إجرائياً** لمفهوم الفعالية في ضوء تحديد المؤشرات وفقاً لهذه الدراسة كما يلي:

١- قدرة خدمات مشروع المساعدة القانونية في تنمية وإثراء معارف النساء الفقيرات المهمشات بحقوقهن

٢- قدرة خدمات مشروع المساعدة القانونية في تنمية الاتجاهات الايجابية للنساء الفقيرات المهمشات

٣- سرعة وسهولة حصول المستفيدات على خدمات المشروع مفهوم مشروع المساعدة القانونية مشروع يعمل على مساعدة المترددات من النساء الفقيرات على محاكم الأسرة مجاناً ويوفر الوقت والجهد والمال.

٢- مفهوم مشروع المساعدة القانونية

المساعدة التي تقدمها وزارة العدل لتحقيق عدالة الأسرة عن طريق التخفيف من النزاعات الأسرية للنساء الفقيرات المهمشات بمحاكم الأسرة.

يمكن للباحثة أن تستخلص **مفهوماً إجرائياً** لمشروع المساعدة القانونية من خلال ما يلي:

١- مشروع يعمل على تدعيم حق النساء الفقيرات الأكثر احتياجاً ممن لديهن نزاعات أسرية.
مشروع يعمل على مساعدة المترددات من النساء الفقيرات على محاكم الأسرة مجاناً ويوفر الوقت والجهد والمال.

٢- مشروع يقدم المشورة القانونية الصحيحة للمترددات على محاكم الأسرة وذلك لعدم اللجوء للعنف.

٣- مشروع يقوم بتقديم الإرشادات والمساعدات والإجابة على الأسئلة التي من شأنها الحفاظ على كيان الأسرة من التفكك.

٣- مفهوم النزاعات الأسرية

وتقصد الدارسة بمفهوم النزاعات الأسرية هي كل ما يتعلق بالخلافات والمشكلات التي تحدث بين الزوج والزوجة وتهدد استقرار الأسرة وتكون سبباً في التردد على محاكم الأسرة لفضها

٤- مفهوم المرأة الفقيرة المهمشة

المرأة هي إنسان يمثل النصف الآخر من العنصر البشري في المجتمع[١٥] **ويرى البعض أن المرأة كما يلي**[١٦].

هي نصف المجتمع وراعية للنصف الآخر

١- هي المؤسسة التعليمية الأولى لجميع أفراد المجتمع – رجالاً ونساء

٢- هي التي تشكل وجدان الإنسان وتغرس القيم والمبادئ لأبنائها

٣- هي المجال الحيوي للتمكين النفسي والبدني للإنسان

الإجراءات المنهجية

أولاً: نوع الدراسة

تنتمي نوع هذه الدراسة الحالية إلى نمط الدراسات التقييمية

ثانياً: المنهج المستخدم

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الكمي والكيفي باستخدام طريقة المسح الاجتماعي الشامل

ثالثاً: أدوات الدراسة

١- أدوات جمع البيانات اعتمدت الدارسة في جمع البيانات من الميدان على ما يلي:

(أ) استمارة القياس (ب) دليل المقابلة

٢- المجال البشري

يطبق على النساء وعددهم ١٠٤ مفردة (مسح شامل) ، وتطبق الدراسة أيضاً على القائمين بتنفيذ المشروع بالمكتب وعددهم (٦) أعضاء

(٣) المجال الزمني :فترة جمع بيانات الدراسة بشقيها العملي والنظري

نتائج الدراسة

عرض وتحليل وتفسير نتائج قدرة خدمات مشروع المساعدة القانونية في إكساب الاتجاهات الايجابية للنساء الفقيرات المهمشات

يوضح مدى قدرة خدمات مشروع المساعدة القانونية في إكساب الاتجاهات الإيجابية للنساء الفقيرات المهمشات (ن = ١٠٤)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	اكتسبت القدرة على مواجهة مشكلاتي	٤٢	٤٠,٣٨	٣٢	٣٠,٧٧	٣٠	٢٨,٨٥	٢٢٠	٧٠,٥١	٧٣,٣٣	٨,٣٩	٤
٢	ساعدني المشروع على احترام الآخرين	٦١	٥٨,٦٥	٢٠	١٩,٢٣	٢٣	٢٢,١٢	٢٤٦	٧٨,٨٥	٨٢,٠٠	٩,٣٨	١
٣	اكتسبت القدرة على صنع القرار داخل الأسرة	٧	٦,٧٣	٣٢	٣٠,٧٧	٦٥	٦٢,٥٠	١٥٠	٤٨,٠٨	٥٠,٠٠	٥,٧٢	١٢
٤	ساهم المشروع في خلق مناخ متفهم بيني وبين أسرتي	٩	٨,٦٥	٢٦	٢٥,٠٠	٦٩	٦٦,٣٥	١٤٨	٤٧,٤٤	٤٩,٣٣	٥,٦٤	١٣
٥	شجعني على القيام بواجباتي نحو أسرتي	٢٢	٢١,١٥	١٧	١٦,٣٥	٦٥	٦٢,٥٠	١٦٥	٥٢,٨٨	٥٥,٠٠	٦,٢٩	١٠
٦	ساعدني على معرفة حقوقي	٥٤	٥١,٩٢	٢٥	٢٤,٠٤	٢٥	٢٤,٠٤	٢٣٧	٧٥,٩٦	٧٩,٠٠	٩,٠٤	٢
٧	جعلني قادر على التفاوض مع الآخرين	٢٠	١٩,٢٣	٣٠	٢٨,٨٥	٥٤	٥١,٩٢	١٧٤	٥٥,٧٧	٥٨,٠٠	٦,٦٣	٩
٨	غير وجهة نظري السلبية عن طول فترة التقاضي	٣٥	٣٣,٦٥	٤٧	٤٥,١٩	٢٢	٢١,١٥	٢٢١	٧٠,٨٣	٧٣,٦٧	٨,٤٣	٣
٩	اكتسبت الطريقة الصحيحة لحل المشكلة	٢٨	٢٦,٩٢	٢٦	٢٥,٠٠	٥٠	٤٨,٠٨	١٨٦	٥٩,٦٢	٦٢,٠٠	٧,٠٩	٧
١٠	ساعدني على فهم الأوضاع الاجتماعية حولي	٢٨	٢٦,٩٢	٢٤	٢٣,٠٨	٥٢	٥٠,٠٠	١٨٤	٥٨,٩٧	٦١,٣٣	٧,٠١	٨
١١	ساعدني على معرفة الأسباب الحقيقية لمشكلتي	٣٢	٣٠,٧٧	٢٩	٢٧,٨٨	٤٣	٤١,٣٥	١٩٧	٦٣,١٤	٦٥,٦٧	٧,٥١	٦
١٢	جعلني اختار الحل الأنسب لمشكلتي	٩	٨,٦٥	١٦	١٥,٣٨	٧٩	٧٥,٩٦	١٣٨	٤٤,٢٣	٤٦,٠٠	٥,٢٦	١٤
١٣	اكتسبت معرفة الإجراء القانوني السليم	٣٤	٣٢,٦٩	٢٦	٢٥,٠٠	٤٤	٤٢.٣ئشـــ ض	١٩٨	٦٣,٤٦	٦٦,٠٠	٧,٥٥	٥
١٤	ساهم في محو الأمية القانونية	١٧	١٦,٣٥	٢١	٢٠,١٩	٦٦	٦٣,٤٦	١٥٩	٥٠,٩٦	٥٣,٠٠	٦,٠٦	١١

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الاوزان المرجحة	القوة النسبية (%)
	١٨٧,٣٦	٢٥,٢٢	٢٦٢٣	٨٧٤,٣٣	٦٠,٠٥

باستقراء بيانات الجدول السابق والذي يوضح (**مدى قدرة خدمات مشروع المساعدة القانونية في إكساب الاتجاهات الإيجابية للنساء الفقيرات المهمشات**) ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة لهذه الاستجابات والذي قدر (٢٦٢٣) ومتوسط حسابي عام (٢٥,٢٢) وقوة نسبية بلغت (٦٠,٠٥%) وهذا التوزيع الإحصائي يدل على أن **قدرة خدمات مشروع المساعدة القانونية في إكساب الاتجاهات**

الإيجابية للنساء الفقيرات المهمشات تم الموافقة عليه بنسبة قليلة ، وجاءت استجاباتهم مرتبة كما يلي وفق القوة النسبية والنسبة المرجحة:

١- في الترتيب الاول جاءت عبارة " ساعدني المشروع على احترام الآخرين " وبقوة نسبية (٧٨,٨٥%) ونسبة مرجحة (٩,٣٨%) .

٢- في الترتيب الثاني جاءت عبارة " ساعدني على معرفة حقوقي " وبقوة نسبية (٧٥,٩٦%) ونسبة مرجحة (٩,٠٤%) .

٣- في الترتيب الثالث جاءت عبارة " غير وجهة نظري السلبية عن طول فترة التقاضي " وبقوة نسبية (٧٠,٨٣%) ونسبة مرجحة (٨,٤٣%) .

٤- في الترتيب الرابع جاءت عبارة " اكتسبت القدرة على مواجهة مشكلاتي " وبقوة نسبية (٧٠,٥١%) ونسبة مرجحة (٨,٣٩%) .

٥- في الترتيب الخامس جاءت عبارة " اكتيبت معرفة الاجراء القانوني السليم " وبقوة نسبية (٦٣,٤٦%) ونسبة مرجحة (٧,٥٥%)

٦- في الترتيب السادس جاءت عبارة " ساعدني على معرفة الأسباب الحقيقية لمشكلتي " وبقوة نسبية (٦٣,١٤%) ونسبة مرجحة (٧,٥١%) .

٧- في الترتيب السابع جاءت عبارة " اكتسبت الطريقة الصحيحة لحل المشكلة " وبقوة نسبية (٥٩,٦٢%) ونسبة مرجحة (٧,٠٩%) .

٨- في الترتيب الثامن جاءت عبارة " ساعدني على فهم الأوضاع الاجتماعية حولي " وبقوة نسبية (٥٨,٩٧%) ونسبة مرجحة (٧,٠١%) .

٩- في الترتيب التاسع جاءت عبارة " جعلني قادر على التفاوض مع الآخرين " وبقوة نسبية (٥٥,٧٧%) ونسبة مرجحة (٦,٦٣%) .

١٠- في الترتيب العاشر جاءت عبارة " شجعني على القيام بواجباتي نحو أسرتي " وبقوة نسبية (٥٢,٨٨%) ونسبة مرجحة (٦,٢٩%)

جدول يوضح مدى سهولة إجراءات حصول النساء الفقيرات المهمشات على خدمات مشروع المساعدة القانونية (ن = ١٠٤)

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	يساعدني موظفي المكتب لإيجاد تسوية مرضية مع زوجي	٢٥	٢٤,٠٤	٢٢	٢١,١٥	٥٧	٥٤,٨١	١٧٦	٥٦,٤١	٥٨,٦٧	٦,٣٧	١٤
٢	يملئ موظفي مكتب المساعدة بيانات طلب التسوية	٣٨	٣٦,٥٤	٢٣	٢٢,١٢	٤٣	٤١,٣٥	٢٠٣	٦٥,٠٦	٦٧,٦٧	٧,٣٥	٣
٣	يحدد موظفي المكتب اقرب ميعاد لنظر الدعوى لمناقشة طلبي	٣٦	٣٤,٦٢	٢٨	٢٦,٩٢	٤٠	٣٨,٤٦	٢٠٤	٦٥,٣٨	٦٨,٠٠	٧,٣٩	٢
٤	يرشدني موظفي مكتب المساعدة عن مكان انعقاد الجلسة	٣١	٢٩,٨١	٣٥	٣٣,٦٥	٣٨	٣٦,٥٤	٢٠١	٦٤,٤٢	٦٧,٠٠	٧,٢٨	٤
٥	يعلمني بتاريخ نظر الدعوى الخاصة بمناقشة طلبي	٢٥	٢٤,٠٤	٣٩	٣٧,٥٠	٤٠	٣٨,٤٦	١٩٣	٦١,٨٦	٦٤,٣٣	٦,٩٩	١١
٦	ييسر موظفي مكتب المساعدة الحصول على محضر الصلح	٢٧	٢٥,٩٦	٤٠	٣٨,٤٦	٣٧	٣٥,٥٨	١٩٨	٦٣,٤٦	٦٦,٠٠	٧,١٧	٧
٧	يقلل مشروع المساعدة من فترة زمن التقاضي	٣١	٢٩,٨١	٣٠	٢٨,٨٥	٤٣	٤١,٣٥	١٩٦	٦٢,٨٢	٦٥,٣٣	٧,١٠	٩
٨	يعمل إعادة إعلان لدعوى النفقة في حالة عدم حضور الزوج أول جلسة	٢٦	٢٥,٠٠	٤٥	٤٣,٢٧	٣٣	٣١,٧٣	٢٠١	٦٤,٤٢	٦٧,٠٠	٧,٢٨	٤
٩	يساعدني في إنهاء إجراءات استخراج صورة رسمية من قرار المحكمة	٢٢	٢١,١٥	٥٢	٥٠,٠٠	٣٠	٢٨,٨٥	٢٠٠	٦٤,١٠	٦٦,٦٧	٧,٢٤	٦
١٠	يوفر الوقت والجهد والمال	١٩	١٨,٢٧	٥٣	٥٠,٩٦	٣٢	٣٠,٧٧	١٩٥	٦٢,٥٠	٦٥,٠٠	٧,٠٦	١٠
١١	يساعدني موظفي المكتب في الحصول على قرار الوصايا	١٧	١٦,٣٥	٥٥	٥٢,٨٨	٣٢	٣٠,٧٧	١٩٣	٦١,٨٦	٦٤,٣٣	٦,٩٩	١١
١٢	يرد على الاستفسارات الخاصة بطلبات المال	٢١	٢٠,١٩	٥٢	٥٠,٠٠	٣١	٢٩,٨١	١٩٨	٦٣,٤٦	٦٦,٠٠	٧,١٧	٧
١٣	يحرر موظفي المكتب طلب إعلام الوراثة للمتوفي زوج طالبة المساعدة	٢٩	٢٧,٨٨	٤٩	٤٧,١٢	٢٦	٢٥,٠٠	٢١١	٦٧,٦٣	٧٠,٣٣	٧,٦٤	١
١٤	يساعدني في سرعة الحصول على النفقة	٢٣	٢٢,١٢	٤٢	٤٠,٣٨	٣٩	٣٧,٥٠	١٩٢	٦١,٥٤	٦٤,٠٠	٦,٩٥	١٣

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الأوزان المرجحة	القوة النسبية (%)
	١٩٧,٢١	٢٦,٥٥	٢٧٦١	٩٢٠,٣٣	٦٣,٢١

باستقراء بيانات الجدول السابق والذي يوضح (**مدى سهولة إجراءات حصول النساء الفقيرات المهمشات على خدمات مشروع المساعدة القانونية**) ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة لهذه الاستجابات والذي قدر (٢٧٦١) ومتوسط حسابي عام (٢٦,٥٥) وقوة نسبية بلغت (٦٣,٢١%) وهذا التوزيع الإحصائي يدل على أن **سهولة إجراءات حصول النساء الفقيرات المهمشات على خدمات مشروع المساعدة القانونية تم الموافقة عليه بنسبة قليلة** ، وجاءت استجاباتهم مرتبة كما يلي وفق القوة النسبية والنسبة المرجحة:

١- في الترتيب الاول جاءت عبارة " يحرر موظفي المكتب طلب إعلام الوراثة للمتوفي زوج طالبة المساعدة " وبقوة نسبية (٦٧,٦٣%) ونسبة مرجحة (٧,٦٤%) .

٢- في الترتيب الثاني جاءت عبارة " يحدد موظفي المكتب اقرب ميعاد لنظر الدعوى لمناقشة طلبي " وبقوة نسبية (٦٥,٣٨%) ونسبة مرجحة (٧,٣٩%) .

٣- في الترتيب الثالث جاءت عبارة " يملئ موظفي مكتب المساعدة بيانات طلب التسوية " وبقوة نسبية (٦٥,٠٦%) ونسبة مرجحة (٧,٣٥%) .

٤- في الترتيب الرابع جاءت عبارة " يرشدني موظفي مكتب المساعدة عن مكان انعقاد الجلسة " وبقوة نسبية (٦٤,٤٢%) ونسبة مرجحة (٧,٢٨%) .

٥- في الترتيب الخامس جاءت عبارة " يعمل إعادة إعلان لدعوى النفقة في حالة عدم حضور الزوج أول جلسة " وبقوة نسبية (٦٤,٤٢%) ونسبة مرجحة (٧,٢٨%) .

٦- في الترتيب السادس جاءت عبارة " يساعدني في إنهاء إجراءات استخراج صورة رسمية من قرار المحكمة " وبقوة نسبية (٦٤,١%) ونسبة مرجحة (٧,٢٤%) .

٧- في الترتيب السابع جاءت عبارة " ييسر موظفي مكتب المساعدة الحصول على محضر الصلح " وبقوة نسبية (٦٣,٤٦%) ونسبة مرجحة (٧,١٧%) .

٨- في الترتيب الثامن جاءت عبارة " يرد على الاستفسارات الخاصة بطلبات المال " وبقوة نسبية (٦٣,٤٦%) ونسبة مرجحة (٧,١٧%) .

٩- في الترتيب التاسع جاءت عبارة " يقلل مشروع المساعدة من فترة زمن التقاضي " وبقوة نسبية (٦٢,٨٢%) ونسبة مرجحة (٧,١%) .

١٠- في الترتيب العاشر جاءت عبارة " يوفر الوقت والجهد والمال " وبقوة نسبية (٦٢,٥%) ونسبة مرجحة (٧,٠٦%) .

١١- في الترتيب الحادى عشر جاءت عبارة " يعلمني بتاريخ نظر الدعوى الخاصة بمناقشة طلبي " ، و عبارة " يساعدني موظفي المكتب في الحصول على قرار الوصايا " وبقوة نسبية (٦١,٨٦%) ونسبة مرجحة (٦,٩٩%) .

١٢- في الترتيب الثالث عشر جاءتم عبارة " يساعدني في سرعة الحصول على النفقة " وبقوة نسبية (٦١,٥٤%) ونسبة مرجحة (٦,٩٥%) .

١٣- في الترتيب الرابع عشر جاءت عبارة " يساعدني موظفي المكتب لإيجاد تسوية مرضية مع زوجي " وبقوة نسبية (٥٦,٤١%) ونسبة مرجحة (٦,٣٧%) .

جدول يوضح المقترحات لزيادة فعالية خدمات مشروع المساعدة القانونية للنساء الفقيرات المهمشات

م	العبارة	نعم		إلى حد ما		لا		التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%					
١	عمل الدعاية اللازمة لمشروع المساعدة القانونية	٩٠	٨٦,٥٤	٦	٥,٧٧	٨	٧,٦٩	٢٩٠	٩٢,٩٥	٩٦,٦٧	٧,٩٧	٥
٢	تقديم المشروع العديد من البدائل لحل المشكلات	٤٩	٤٧,١٢	٣٦	٣٤,٦٢	١٩	١٨,٢٧	٢٣٨	٧٦,٢٨	٧٩,٣٣	٦,٥٤	١٠
٣	زيادة أعداد العاملين بمكتب المساعدة	٤٣	٤١,٣٥	٢٥	٢٤,٠٤	٣٦	٣٤,٦٢	٢١٥	٦٨,٩١	٧١,٦٧	٥,٩١	١٢
٤	أخذ أراء المستفيدات فيما يقدمه مشروع المساعدة من خدمات	٨٩	٨٥,٥٨	١٤	١٣,٤٦	١	٠,٩٦	٢٩٦	٩٤,٨٧	٩٨,٦٧	٨,١٣	٣
٥	يفضل وجود أخصائي اجتماعي لفهم طبيعة المشكلة	٤٣	٤١,٣٥	٣١	٢٩,٨١	٣٠	٢٨,٨٥	٢٢١	٧٠,٨٣	٧٣,٦٧	٦,٠٧	١١
٦	سهولة شرح المعلومة من قبل العاملون بالمشروع عند التعامل مع المستفيدات	٥٦	٥٣,٨٥	٤٧	٤٥,١٩	١	٠,٩٦	٢٦٣	٨٤,٢٩	٨٧,٦٧	٧,٢٣	٨
٧	يقوم المشروع بعملية التطوير المستمر للخدمات	٤٨	٤٦,١٥	٥٠	٤٨,٠٨	٦	٥,٧٧	٢٥٠	٨٠,١٣	٨٣,٣٣	٦,٨٧	٩
٨	تسهيل عملية اختيار الحل الصحيح والأمثل	٢٤	٢٣,٠٨	٥٦	٥٣,٨٥	٢٤	٢٣,٠٨	٢٠٨	٦٦,٦٧	٦٩,٣٣	٥,٧٢	١٣
٩	ضرورة الإعفاء نهائياً من دفع الرسوم المقررة لتقديم الطلبات	١٠٣	٩٩,٠٤	٠	٠,٠٠	١	٠,٩٦	٣١٠	٩٩,٣٦	١٠٣,٣٣	٨,٥٢	١
١٠	زيادة الاهتمام بمتابعتي حتى احصل على الخدمة	٨٦	٨٢,٦٩	١٦	١٥,٣٨	٢	١,٩٢	٢٩٢	٩٣,٥٩	٩٧,٣٣	٨,٠٢	٤
١١	يطور القائمون بالمشروع أنفسهم باستمرار	١٨	١٧,٣١	٤٧	٤٥,١٩	٣٩	٣٧,٥٠	١٨٧	٥٩,٩٤	٦٢,٣٣	٥,١٤	١٤
١٢	الإعلان عن خدمات المشروع بوسائل مختلفة	٨٥	٨١,٧٣	١٥	١٤,٤٢	٤	٣,٨٥	٢٨٩	٩٢,٦٣	٩٦,٣٣	٧,٩٤	٦
١٣	زيادة الاهتمام بإجراءات سرعة الحصول على النفقة	٩٦	٩٢,٣١	٦	٥,٧٧	٢	١,٩٢	٣٠٢	٩٦,٧٩	١٠٠,٦٧	٨,٣٠	٢
١٤	زيادة الاهتمام بالحصول على محضر الصلح من مكتب التسوية	٧٥	٧٢,١٢	٢٤	٢٣,٠٨	٥	٤,٨١	٢٧٨	٨٩,١٠	٩٢,٦٧	٧,٦٤	٧

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	مجموع التكرارات المرجحة	مجموع الاوزان المرجحة	القوة النسبية (%)
	٢٥٩,٩٣	٣٤,٩٩	٣٦٣٩	١٢١٣,٠٠	٨٣,٣١

باستقراء بيانات الجدول السابق والذي يوضح (**المقترحات لزيادة فعالية خدمات مشروع المساعدة القانونية للحد من النزاعات الأسرية للنساء الفقيرات المهمشات**) ويتضح من هذه الاستجابات أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة لهذه الاستجابات والذي قدر (٣٦٣٩) ومتوسط حسابي عام (٣٤,٩٩) وقوة نسبية بلغت (٨٣,٣١%) وهذا التوزيع الإحصائي يدل على أن **المقترحات لزيادة فعالية خدمات مشروع المساعدة القانونية للحد من النزاعات الأسرية للنساء الفقيرات المهمشات** تم الموافقة **عليه بنسبة كبيرة**، وجاءت استجاباتهم مرتبة كما يلي وفق القوة النسبية والنسبة المرجحة :

١- في الترتيب الاول جاءت عبارة " ضرورة الإعفاء نهائياً من دفع الرسوم المقررة لتقديم الطلبات " وبقوة نسبية (٩٩,٣٦%) ونسبة مرجحة (٨,٥٢%) .

٢- في الترتيب الثاني جاءت عبارة " زيادة الاهتمام بإجراءات سرعة الحصول على النفقة " وبقوة نسبية (٩٦,٧٩%) ونسبة مرجحة (٨,٣%) .

٣- في الترتيب الثالث جاءت عبارة " أخذ أراء المستفيدات فيما يقدمه مشروع المساعدة من خدمات " وبقوة نسبية (٩٤,٨٧%) ونسبة مرجحة (٨,١٣%) .

٤- في الترتيب الرابع جاءت عبارة " زيادة الاهتمام بمتابعتي حتى احصل على الخدمة " وبقوة نسبية (٩٣,٥٩%) ونسبة مرجحة (٨,٠٢%) .

٥- في الترتيب الخامس جاءت عبارة " عمل الدعاية اللازمة لمشروع المساعدة القانونية " وبقوة نسبية (٩٢,٩٥%) ونسبة مرجحة (٧,٩٧%) .

٦- في الترتيب السادس جاءت عبارة " الإعلان عن خدمات المشروع بوسائل مختلفة " وبقوة نسبية (٩٢,٦٣%) ونسبة مرجحة (٧,٩٤%) .

٧- في الترتيب السابع جاءت عبارة " زيادة الاهتمام بالحصول على محضر الصلح من مكتب التسوية " وبقوة نسبية (٨٩,١%) ونسبة مرجحة (٧,٦٤%) .

٨- في الترتيب الثامن جاءت عبارة " سهولة شرح المعلومة من قبل العاملون بالمشروع عند التعامل مع المستفيدات " وبقوة نسبية (٨٤,٢٩%) ونسبة مرجحة (٧,٢٣%) .

٩- في الترتيب التاسع جاءت عبارة " يقوم المشروع بعملية التطوير المستمر للخدمات " وبقوة نسبية (٨٠,١٣%) ونسبة مرجحة (٦,٨٧%) .

١٠- في الترتيب العاشر جاءت عبارة " تقديم المشروع العديد من البدائل لحل المشكلات " وبقوة نسبية (٧٦,٢٨%) ونسبة مرجحة (٦,٥٤%) .

١١- في الترتيب الحادى عشر جاءت عبارة " يفضل وجود أخصائي اجتماعي لفهم طبيعة المشكلة " وبقوة نسبية (٧٠,٨٣%) ونسبة مرجحة (٦,٠٧%) .

١٢- في الترتيب الثاني عشر جاءت عبارة " زيادة أعداد العاملين بمكتب المساعدة " وبقوة نسبية (٦٨,٩١%) ونسبة مرجحة (٥,٩١%) .

١٣- في الترتيب الثالث عشر جاءت عبارة " تسهيل عملية اختيار الحل الصحيح والأمثل " وبقوة نسبية (٦٦,٦٧%) ونسبة مرجحة (٥,٧٢%) .

١٤- في الترتيب الرابع عشر جاءت عبارة " يطور القائمون بالمشروع أنفسهم باستمرار " وبقوة نسبية (٥٩,٩٤%) ونسبة مرجحة (٥,١٤%) .

هذا الجدول يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لدلالة الفروق في أبعاد مقياس استمارة قياس فعالية خدمات مشروع المساعدة القانونية للحد من النزاعات الأسرية للنساء الفقيرات المهمشات تبعا للسن

م	الأبعاد	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
١	قدرة خدمات مشروع المساعدة القانونية في تنمية وإثراء معارف النساء الفقيرات المهمشات بحقوقهن	بين المجموعات	٥٧,٥٦	٣,٠٠	١٩,١٩	١,٩٣	غير دالة
		داخل المجموعات	٩٩٤,٣٥	١٠٠,٠٠	٩,٩٤		
		المجموع	١٠٥١,٩١	١٠٣,٠٠			
٢	قدرة خدمات مشروع المساعدة القانونية في إكساب الاتجاهات الإيجابية للنساء الفقيرات المهمشات	بين المجموعات	٤٨,٩٦	٣,٠٠	١٦,٣٢	١,١٧	غير دالة
		داخل المجموعات	١٣٩٤,٩٥	١٠٠,٠٠	١٣,٩٥		
		المجموع	١٤٤٣,٩١	١٠٣,٠٠			
٣	سهولة إجراءات حصول النساء الفقيرات المهمشات على خدمات مشروع المساعدة القانونية	بين المجموعات	٣٦,٨٥	٣,٠٠	١٢,٢٨	٠,٦٦	غير دالة
		داخل المجموعات	١٨٧٠,٩١	١٠٠,٠٠	١٨,٧١		
		المجموع	١٩٠٧,٧٦	١٠٣,٠٠			
٤	المعوقات التي تحد من فعالية خدمات مشروع المساعدة القانونية للنساء الفقيرات المهمشات	بين المجموعات	١٢,٩٥	٣,٠٠	٤,٣٢	٠,٤٩	غير دالة
		داخل المجموعات	٨٨٩,٥١	١٠٠,٠٠	٨,٩٠		
		المجموع	٩٠٢,٤٦	١٠٣,٠٠			
٥	المقترحات لزيادة فعالية خدمات مشروع المساعدة القانونية للحد من النزاعات الأسرية للنساء الفقيرات المهمشات	بين المجموعات	١٢٥,٠٩	٣,٠٠	٤١,٧٠	٥,٠١	٠,٠١
		داخل المجموعات	٨٣١,٩٠	١٠٠,٠٠	٨,٣٢		
		المجموع	٩٥٦,٩٩	١٠٣,٠٠			
	المجموع الكلى	بين المجموعات	١٩٣,٢٩	٣,٠٠	٦٤,٤٣	٠,٦٨	غير دالة
		داخل المجموعات	٩٤٧٥,١٧	١٠٠,٠٠	٩٤,٧٥		
		المجموع	٩٦٦٨,٤٦	١٠٣,٠٠			

دلت نتائج الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠٥) في أبعاد مقياس استمارة قياس فعالية خدمات مشروع المساعدة القانونية للحد من النزاعات الأسرية للنساء الفقيرات المهمشات بين المراحل العمرية المختلفة لصالح المراحل العمرية الأكبر فيما عدا البعد الخامس لصالح المراحل العمرية الصغرى.

جدول يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لدلالة الفروق فى أبعاد مقياس استمارة قياس فعالية خدمات مشروع المساعدة القانونية للحد من النزاعات الأسرية للنساء الفقيرات المهمشات تبعا لعدد أفراد الأسرة

م	الأبعاد	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
١	قدرة خدمات مشروع المساعدة القانونية في تنمية وإثراء معارف النساء الفقيرات المهمشات بحقوقهن	بين المجموعات	٨,٦٩	٣,٠٠	٢,٩٠	٠,٢٨	غير دالة
		داخل المجموعات	١٠٤٣,٢٢	١٠٠,٠٠	١٠,٤٣		
		المجموع	١٠٥١,٩١	١٠٣,٠٠			
٢	قدرة خدمات مشروع المساعدة القانونية في إكساب الاتجاهات الإيجابية للنساء الفقيرات المهمشات	بين المجموعات	١٠,٣٤	٣,٠٠	٣,٤٥	٠,٢٤	غير دالة
		داخل المجموعات	١٤٣٣,٥٧	١٠٠,٠٠	١٤,٣٤		
		المجموع	١٤٤٣,٩١	١٠٣,٠٠			
٣	سهولة إجراءات حصول النساء الفقيرات المهمشات على خدمات مشروع المساعدة القانونية	بين المجموعات	٥,٨٥	٣,٠٠	١,٩٥	٠,١٠	غير دالة
		داخل المجموعات	١٩٠١,٩١	١٠٠,٠٠	١٩,٠٢		
		المجموع	١٩٠٧,٧٦	١٠٣,٠٠			
٤	المعوقات التي تحد من فعالية خدمات مشروع المساعدة القانونية للنساء الفقيرات المهمشات	بين المجموعات	٤٩,٤٦	٣,٠٠	١٦,٤٩	١,٩٣	غير دالة
		داخل المجموعات	٨٥٣,٠١	١٠٠,٠٠	٨,٥٣		
		المجموع	٩٠٢,٤٦	١٠٣,٠٠			
٥	التوصل إلى أهم المقترحات لزيادة فعالية خدمات مشروع المساعدة القانونية للحد من النزاعات الأسرية للنساء الفقيرات المهمشات	بين المجموعات	١٠,٣٣	٣,٠٠	٣,٤٤	٠,٣٦	غير دالة
		داخل المجموعات	٩٤٦,٦٦	١٠٠,٠٠	٩,٤٧		
		المجموع	٩٥٦,٩٩	١٠٣,٠٠			
	المجموع الكلى	بين المجموعات	٣٨,٩٩	٣,٠٠	١٣,٠٠	٠,١٣	غير دالة
		داخل المجموعات	٩٦٢٩,٤٧	١٠٠,٠٠	٩٦,٢٩		
		المجموع	٩٦٦٨,٤٦	١٠٣,٠٠			

دلت نتائج الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠٥) فى أبعاد مقياس استمارة قياس فعالية خدمات مشروع المساعدة القانونية للحد من النزاعات الأسرية للنساء الفقيرات المهمشات بين أفراد الأسر المختلفة .

البيانات الوصفية لأبعاد مقياس استمارة قياس فعالية خدمات مشروع المساعدة القانونية للحد من النزاعات الأسرية للنساء الفقيرات المهمشات تبعا للدخل الشهري(ن= ١٠٤)

أبعاد الاستبانه	الدخل الشهري	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
قدرة خدمات مشروع المساعدة القانونية في تنمية وإثراء معارف النساء الفقيرات المهمشات بحقوقهن	أقل من ٢٠٠ جنيه	٤٠	٢٦,٢٥	٣,٣٣
	من ٢٠٠ لأقل من٤٠٠ جنيه	٣٩	٢٥,٤٩	٣,٠٧
	من ٤٠٠ لأقل من ٦٠٠جنيه	١٩	٢٦,٤٧	٢,٨٠
	من ٦٠٠ جنيه فأكثر	٦	٢٢,٣٣	٢,٣٤
	Total	١٠٤	٢٥,٧٨	٣,٢٠
قدرة خدمات مشروع المساعدة القانونية في إكساب الاتجاهات الإيجابية للنساء الفقيرات المهمشات	أقل من ٢٠٠ جنيه	٤٠	٢٥,١٥	٤,١٠
	من ٢٠٠ لأقل من٤٠٠ جنيه	٣٩	٢٥,٨٢	٣,٥٩
	من ٤٠٠ لأقل من ٦٠٠جنيه	١٩	٢٤,٤٢	٣,٣٢
	من ٦٠٠ جنيه فأكثر	٦	٢٤,٣٣	٣,٧٢
	Total	١٠٤	٢٥,٢٢	٣,٧٤
سهولة إجراءات حصول النساء الفقيرات المهمشات على خدمات مشروع المساعدة القانونية	أقل من ٢٠٠ جنيه	٤٠	٢٧,٧٠	٣,٩٩
	من ٢٠٠ لأقل من٤٠٠ جنيه	٣٩	٢٦,٥٦	٤,٧٢
	من ٤٠٠ لأقل من ٦٠٠جنيه	١٩	٢٤,١١	٢,٩٠
	من ٦٠٠ جنيه فأكثر	٦	٢٦,٥٠	٤,٩٧
	Total	١٠٤	٢٦,٥٥	٤,٣٠
المعوقات التي تحد من فعالية خدمات مشروع المساعدة القانونية للنساء الفقيرات المهمشات	أقل من ٢٠٠ جنيه	٤٠	٢٤,٥٣	٢,٦٥
	من ٢٠٠ لأقل من٤٠٠ جنيه	٣٩	٢٣,٣١	٣,٤٦
	من ٤٠٠ لأقل من ٦٠٠جنيه	١٩	٢٣,٨٤	٢,٠٦
	من ٦٠٠ جنيه فأكثر	٦	٢٠,٨٣	١,٧٢
	Total	١٠٤	٢٣,٧٣	٢,٩٦
التوصل إلى أهم المقترحات لزيادة فعالية خدمات مشروع المساعدة القانونية للحد من النزاعات الأسرية للنساء الفقيرات المهمشات	أقل من ٢٠٠ جنيه	٤٠	٣٤,٠٨	٣,٦٨
	من ٢٠٠ لأقل من٤٠٠ جنيه	٣٩	٣٥,٣٨	٢,٥١
	من ٤٠٠ لأقل من ٦٠٠جنيه	١٩	٣٥,٧٩	١,٩٣
	من ٦٠٠ جنيه فأكثر	٦	٣٦,٠٠	٣,٥٨
	Total	١٠٤	٣٤,٩٩	٣,٠٥
المجموع الكلى	أقل من ٢٠٠ جنيه	٤٠	١٣٧,٧٠	١١,٣٤
	من ٢٠٠ لأقل من٤٠٠ جنيه	٣٩	١٣٦,٥٦	٩,٦٤
	من ٤٠٠ لأقل من ٦٠٠جنيه	١٩	١٣٤,٦٣	٥,٨٤
	من ٦٠٠ جنيه فأكثر	٦	١٣٠,٠٠	٥,١٨
	Total	١٠٤	١٣٦,٢٧	٩,٦٩

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لدلالة الفروق فى أبعاد مقياس استمارة قياس فعالية خدمات مشروع المساعدة القانونية للنساء الفقيرات المهمشات تبعا للدخل الشهري (ن=١٠٤)

م	الأبعاد	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة
١	قدرة خدمات مشروع المساعدة القانونية في تنمية وإثراء معارف النساء الفقيرات المهمشات بحقوقهن	بين المجموعات	٩٢,٦٠	٣,٠٠	٣٠,٨٧	٣,٢٢	٠,٠٥
		داخل المجموعات	٩٥٩,٣١	١٠٠,٠٠	٩,٥٩		
		المجموع	١٠٥١,٩١	١٠٣,٠٠			
٢	قدرة خدمات مشروع المساعدة القانونية في إكساب الاتجاهات الإيجابية للنساء الفقيرات المهمشات	بين المجموعات	٣١,١٠	٣,٠٠	١٠,٣٧	٠,٧٣	غير دالة
		داخل المجموعات	١٤١٢,٨١	١٠٠,٠٠	١٤,١٣		
		المجموع	١٤٤٣,٩١	١٠٣,٠٠			
٣	سهولة إجراءات حصول النساء الفقيرات المهمشات على خدمات مشروع المساعدة القانونية	بين المجموعات	١٦٦,٤٨	٣,٠٠	٥٥,٤٩	٣,١٩	٠,٠٥
		داخل المجموعات	١٧٤١,٢٨	١٠٠,٠٠	١٧,٤١		
		المجموع	١٩٠٧,٧٦	١٠٣,٠٠			
٤	المعوقات التي تحد من فعالية خدمات مشروع المساعدة القانونية للنساء الفقيرات المهمشات	بين المجموعات	٨٢,٨٢	٣,٠٠	٢٧,٦١	٣,٣٧	٠,٠٥
		داخل المجموعات	٨١٩,٦٤	١٠٠,٠٠	٨,٢٠		
		المجموع	٩٠٢,٤٦	١٠٣,٠٠			
	التوصل إلى أهم المقترحات لزيادة فعالية خدمات مشروع المساعدة القانونية للحد من النزاعات الأسرية للنساء الفقيرات المهمشات	بين المجموعات	٥٧,٨٣	٣,٠٠	١٩,٢٨	٢,١٤	غير دالة
		داخل المجموعات	٨٩٩,١٦	١٠٠,٠٠	٨,٩٩		
		المجموع	٩٥٦,٩٩	١٠٣,٠٠			
	المجموع الكلى	بين المجموعات	٣٧٢,٠٥	٣,٠٠	١٢٤,٠٢	١,٣٣	غير دالة
		داخل المجموعات	٩٢٩٦,٤١	١٠٠,٠٠	٩٢,٩٦		
		المجموع	٩٦٦٨,٤٦	١٠٣,٠٠			

دلت نتائج الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠٥) فى أبعاد مقياس استمارة قياس فعالية خدمات مشروع المساعدة القانونية للحد من النزاعات الأسرية للنساء الفقيرات المهمشات بين الدخول المختلفة فيما عدا البعد الأول والثالث والرابع لصالح الدخول الأقل .

المراجع:

1- Shaheen Nighat :Type A behaviour and work- family conflict in profeeional women , references, pakistan journal of social and clinical psychology, vol.9 (3) , jul 2015,p.70

٢- عبير عبد السلام سعد عبد السلام: الدور الدفاعي للجمعيات الأهلية لمواجهة التمييز ضد المرأة في المجال الوظيفي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠١١

٣- محمود متولي: حقوق الإنسان " الأهداف والآمال"، المركز المصري للأبحاث والدراسات، القاهرة، ٢٠٠٥

٤- محمد زكي أبو النصر: اغتراب الرعاية الاجتماعية في مجتمع الرفاهة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠١٠

٥- أسماء عادل محمد سليم: تقويم الجهود الحكومية والأهلية لتمكين المرأة قانونياً في مصر، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠١٦

٦- فوزية عبد الستار: المرأة في التشريعات المصرية، المجلس القومي للمرأة ، الطبعة الثالثة، القاهرة ، ٢٠٠٦

٧- الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية ، نيويورك ، ٢٠٠٥

٨- هبة قاسم وآخرون: قضايا المرأة في الصحف المصرية "دراسة تحليلية"، مركز قضايا المرأة ، القاهرة ، ٢٠٠١

٩- كوثر أحمد قناوي : تقييم وعي المرأة المصرية بمحكمة الأسرة ودور التخطيط الاجتماعي في تنميته، المؤتمر العلمي السنوي العشرون، الخدمة الاجتماعية ومشكلات الشباب في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة الفيوم ، الجزء الثالث ، في الفترة من ٦-٧ مايو ٢٠٠٩

١٠- احمد حسني إبراهيم أحمد: تقييم أداء الأخصائي الاجتماعي كميسر للتفاوض بمكتب تسوية المنازعات الأسرية، المؤتمر السابع عشر للخدمة الاجتماعية وقضايا المرأة، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة الفيوم ، الفترة من١٠-١١ مايو ٢٠٠٦

١١- أبو النجا محمد على العمري:الدفاع من خلال المنظمات الاجتماعية وتمكين الجماعات المهمشة ، بحث منشور بالمؤتمر العلمي السنوي العشرون ، الخدمة الاجتماعية ومشكلات الشباب، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، الفترة من ٦-٧ مايو ٢٠٠٩

١٢- أيمن ناصر عبد المحسن: تقييم برامج تمكين المرأة الفقيرة بالمناطق الحضرية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم ،٢٠١٦

١٣- نبيل محمد صادق أحمد: طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ، ٢٠٠٠

14- Re bert L. Barker: The Social Workdictiionry U.S.A, N.A.S.W, 2001, P.47

١٥- نهى محمد أمجد نافع: المرأة والسياسة في مصر" المشاركة السياسية عبر ثلاثة عقود" المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية ، ٢٠٠٤

١٦- بثينة حسين عمارة: التنمية البشرية وأساليب تدعيمها ، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠١، ص٤٢